



بيان صحفي

تحول إيجابي في السياسة العامة لصالح الأشخاص الأكثر عُرضة للجفاف في جميع أنحاء العالم يقوم المجتمع الدولي بوضع تدابير وإجراءات في مجال السياسة العامة لمساعدة أكثر الأشخاص عُرضة للجفاف على اتخاذ إجراءات مبكرة لتجنب الخسائر في الأرواح، والحيلولة دون وقوع خسائر فادحة ومنتزاع في سُبل كسب الرزق والإضرار بالتملكات والنظم الإيكولوجية الناتجة عن الجفاف.

وتجتمع [مجموعة العمل الحكومية الدولية المعنية بمكافحة الجفاف](#) الذي يقود هذه المبادرة للمرة الأولى في 26 آذار/مارس 2020 من خلال اجتماعات افتراضية تضم أربعة فرق عمل. ويمكن أن تدخل نتائج المبادرة حيز التنفيذ في وقت مبكر من عام 2022.

ولا مبالغة في التأكيد على أهمية الإنذار المبكر الذي يعقبه اتخاذ إجراءات مبكرة لصالح الأشخاص والنظم الإيكولوجية الأشد ضعفاً، فضلاً عن الحاجة إلى التأهب للاستجابة السريعة.

وينعقد الاجتماع الافتراضي لمجموعة العمل الحكومية الدولية بعد أن عُقِيَ الاجتماع المباشر الأول للفريق، الذي كان مقرراً عقده في الفترة من 25 إلى 27 آذار/مارس في بروكسل، بلجيكا، عقب تفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) وانتشاره على الصعيد العالمي.

يقول إبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والذي يشرف على تيسير عمل الفريق العامل الحكومي الدولي: "إن أكثر من 70 بلداً في جميع أنحاء العالم تتأثر بالجفاف، وتنتشر موجات الجفاف إلى مناطق جديدة، وتكرر في كثير من الأحيان وتستمر لفترة أطول، وتمتد أحياناً على مدى بضع سنوات أو حتى عقود من الزمن في بعض المناطق. وتعد آثار أنماط الجفاف الجديدة هذه على الأفراد والتملكات والبنية التحتية والنظم الإيكولوجية غير مسبوقه وتشكل مصدر قلق متزايد لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية".

ويضيف قائلاً: "من المتوقع أن يتحول نصف الأراضي العالمية إلى أراضٍ جافة، وقد تكون أكثر عُرضة للجفاف بحلول عام 2050. وتعدّ الزيادة في كوارث الجفاف بمثابة دعوة لإيقاظ انتباهنا لهذا التهديد، لا سيما وأنّ بعض الآثار التي يمكن تجنبها تحدث بسبب التأخر في اتخاذ إجراءات، وفي أسوأ الأحوال، غياب العمل. إنّ الفرص التي أتاحتها الفريق العامل الحكومي الدولي لتبادل الخبرات والتعلم من أفضل الأمثلة على التخفيف من جدّة الجفاف هي خطوة كبيرة إلى الأمام". ويتعامل الملايين من الناس مع احتمال حدوث جفاف في الوقت الراهن.

في غضون بضعة أشهر فقط (نيسان/أبريل)، وفي وضعٍ يذكرنا بالجفاف الذي كان عليه الحال في الفترة من 2015 إلى 2017، قد يعاني رقم قياسي يبلغ 45 مليون شخص في الجنوب الأفريقي من انعدام الأمن الغذائي، ويرجح أن يعود ذلك جزئياً إلى الجفاف. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى 489 مليون دولار أمريكي بحلول شباط/فبراير 2020 لمساعدة 8.3 ملايين شخص يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ولكنهم لم يجمعوا بعد نصف المبلغ المطلوب.



فالجفاف يدمر الأغذية التي يمكنها إطعام 81 مليون شخص – بحجم عدد سكان ألمانيا – كل يوم، لمدة عام، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن [البنك الدولي](#). ويُمثل الجفاف أيضاً أحد أكثر الأسباب المذكورة من قِبَل الشباب الذين يغادرون منازلهم بحثاً عن حياة أفضل في أماكن أخرى، بما في ذلك أولئك الذين يهاجرون إلى أوروبا، وذلك بحسب [المسح الذي أُجري مؤخراً](#) على أنماط الهجرة في المغرب.

يقول جارسو إبراهيم غولول، مستشار المسائل الرعوية والموارد الطبيعية في [ميرسيكور بدولة كينيا](#)، عن النتائج المتوقعة من مجموعة العمل الحكومية الدولية: «ليس بوسعي التشديد بما يكفي على أهمية هذه المبادرة الحكومية الدولية الجديدة. فقيمة النتائج الفورية تتخطى مجرد إنقاذ الأرواح والماشية والمراعي وسُبل كسب الرزق في حالة الجفاف. ومن شأنها تحسين الأمن في بعض المناطق الأكثر هشاشة في العالم».

ويضيف قائلاً: "إنّ النزاعات التي تنشأ بين المجتمعات المحلية التي تعيش عبر الحدود - وداخل الحدود أيضاً - وتتنافس في أوقات الجفاف على عددٍ قليلٍ من المراعي الآخذة في التراجع، سوف تضحَل. كما ستخفض تدفقات المجتمعات المحلية القادمة من البلدان المجاورة، والساعية إلى الاستفادة من الخدمات الحكومية المخصصة للمجتمعات المتضررة في كينيا، حيث تحقق الاستجابات نتائج أفضل، حتى لو لم تكن مثالية. إنّ النهج الجماعي لإدارة الجفاف أفضل بكثير مما لدينا اليوم".

كما يجري التصدي للجفاف وآثاره في إطار عمليات الأمم المتحدة [للحد من مخاطر الكوارث](#) و [تغيّر المناخ](#). بيد أنّ تركيز السياسة على الجفاف لا يُشكّل سوى كارثة واحدة من الكوارث الجمة الأخرى الأكثر بروزاً والتي يُنخَذ بشأنها إجراءات سياسية أقوى، لا سيما بسبب الطبيعة المأساوية لحدوثها.

وعلى النقيض من ذلك، فإنّ حالات الجفاف تحدث تدريجياً وتعيثُ فساداً ببعض من أفقر الفئات السكانية على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن تضع مجموعة العمل الحكومية الدولية خيارات عالمية ملموسة ومجدية ومناسبة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجفاف بفاعلية، وذلك بالتركيز فقط على الجفاف.

ويردّف ماثيو قانلاً: "إنّ الوصول إلى عالم أفضل ليس بالأمر المستحيل. فبإمكان البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية اكتساب القدرة على الصمود في وجه الجفاف. انظروا إلى مرونة [تأقلم](#) منطقة تيغراي الإثيوبية أمام الجفاف في الفترة ما بين 2014 و2016، وخطّة جمع المياه الشهيرة في منطقة شمال شرق البرازيل، والصندوق الاستئماني الأسترالي لمكافحة الجفاف الذي يساعد المزارعين، ونهج إدارة الجفاف في الولايات المتحدة حيث جرى إصدار مرسوم رئاسي بشأنه في وقتٍ مُبكرٍ. إنّ كيفية إدارة الجفاف يجب أن تتغير بشكل أساسي".

أما دانيال تسيغاي، الخبير في شؤون الجفاف لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمسؤول عن عملية مجموعة العمل الحكومية الدولية فيقول: "الجفاف لا يعرف حدوداً، سواءً كانت حدوداً سياسية أو قطاعية. فالجفاف أداة ربط. ويمكن لعمل الفريق العامل الحكومي الدولي أن يحقق التنسيق وينشره على جميع المستويات بين أصحاب المصلحة الذين هم بأمس الحاجة إليه، وأن يحشد البلدان المتضررة للتفاعل والعمل معاً".



"إنَّ الاهتمام بعمل مجموعة العمل الحكومية الدولية مرتفع بالفعل. فقد أرسلت الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة ما يقرب من 100 طلب للنظر فيها. وتتناول التقارير قضايا مثل التعاون بين المؤسسات، والعوائق والتحديات التي تواجه الاستجابة للجفاف والتعافي منه، وفُرص العمل وإجراءاته، فضلاً عن الدروس المستفادة من الحالات الناجحة".

تأسست مجموعة العمل الحكومية الدولية في أيلول/سبتمبر 2019 بعد مفاوضات مكثفة أجرتها الحكومات خلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وسُترفع نتائجه، التي تشمل توصيات للعمل، إلى واضعي السياسات في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في خريف عام 2021.

ملاحظات للمحررين

يُرجى الاطلاع على [الأسئلة الشائعة](#) للحصول على معلومات أساسية حول الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف. لمزيد من المعلومات حول اجتماعات مجموعة العمل الحكومية الدولية وعملياتها ، يُرجى التواصل مع [دانيل تسيغاي](#)، أو زيارة الموقع الشبكي <https://www.unccd.int/news-events/call-experts-intergovernmental-working-group-drought>

بيان حقائق

مرفق قائمة بالأشخاص المحتملين الذين يمكن إجراء مقابلات معهم.

1. Mr. Daniel Tsegai
Programme Officer
UNCCD secretariat
E-mail: dtsegai@unccd.int

2. Dr. Caroline King-Okumu
International Development Opportunities Manager
Centre for Ecology and Hydrology
E-mail: carkin@ceh.ac.uk

3. Mr. Jarso Ibrahim Gollole
Natural Resource Advisor and Pastoralist
MercyCorps, Kenya
E-mail: jgollole@mercycorps.com

للأسئلة المتعلقة بوسائل الإعلام، يُرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني التالي: wwischnewski@unccd.int

نيذة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر



تُعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحرّ بمثابة اتفاق دولي بشأن الإشراف الجيّد على الأراضي. وتعمل هذه الاتفاقية على مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان على خلق الثروة وتنمية الاقتصادات وتأمين ما يكفي من الغذاء والمياه النظيفة والطاقة من خلال ضمان بيئة تمكينية لإدارة الأراضي بصورة مستدامة لمستخدمي الأراضي. ومن خلال الشراكات، أنشأ الأطراف الـ 197 الموقعون على الاتفاقية نظاماً قوياً لإدارة الجفاف بسرعة وفاعليّة. وتُساعد الإدارة الجيدة للأراضي القائمة على السياسات والعلوم السليمة على دمج التنمية المستدامة والتعجيل بتحقيق أهدافها، وبناء القدرة على مواجهة تغيّر المناخ، ومنع فقدان التنوع البيولوجي.